التحالف السوري الديمقراطي
لجنة التخطيط الاستراتيجي
تمّوز 2026

الرؤية الاستراتيجية للتحالف السوري الديمقراطي
إطار التموضع السياسي والعمل العام خلال المرحلة الانتقالية

مقدمة

تدخلُ بلادُنا المرحلة الحالية في سياق سوري وإقليمي ودولي شديد التعقيد، وتحوّلات اجتماعية وسياسية عميقة، مع تراجع الثقة بالبنى السياسية القديمة، مقابل تصاعد الحاجة إلى أطر وطنية مسؤولة قادرة على إنتاج خطاب سياسي عقلاني، وتمثيل وطني متوازن، والدفاع عن مبادئ الدولة الديمقراطية الحديثة، والعمل من أجل تحقيقها، فبينما حملت هذه المرحلة آمالًا واسعة لدى السوريين والسوريات بإمكانية الانتقال نحو دولة ديمقراطية حديثة، كشفت التطورات المتسارعة خلال الفترة الماضية عن مخاطر جدية تتعلق بإعادة إنتاج الاستبداد، واحتكار القرار السياسي، وتضييق المجال العام، واستمرار الحالة الفصائلية، وتوظيف الدين في المجال السياسي، وتراجع مفهوم المواطنة لصالح منطق الغلبة السياسية والاجتماعية.

منذ الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2024 دخلت سوريا مرحلة سياسية جديدة عقب انهيار النظام السابق وسيطرة قوى المعارضة المسلحة على العاصمة دمشق ، الأمر الذي أنهى عقوداً من حكم الاستبداد متمثلاً بعائلة الأسد، وقد رُسمت بدايات هذا المسار في 29كانون الثاني/ يناير 2025 فيما أُطلق عليه "مؤتمر النصر"، حيث اجتمعت القوى العسكرية الفاعلة وسمّت أحمد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية في سوريا، والذي قام بدوره بالإعلان عن جملة من الإجراءات السياسية والمؤسساتية، شملت إطلاق مؤتمر حوار وطني لبضع ساعات في شباط 2025، تلاه التوقيع على مسودة الإعلان الدستوري في 13 آذار من العام ذاته ليشكل الأساس القانوني للمرحلة الانتقالية. وقد أثيرت الكثير من التحفظات حول هذا الإعلان، خاصة فيما يتعلق بتوزيع السلطات وقد سقطت من نصه كلمة " ديمقراطية" التي هي نقيض "الاستبداد"، وأعلن عن تشكيل الحكومة الانتقالية التي طغى عليها " اللون الأيديولوجي الواحد"، وأعطيت الوزارات السيادية لمقربين من الرئيس ولشخصيات من حكومة الإنقاذ في إدلب سابقاً.

في خلال ذلك كانت هناك مخاطر جديّة تحصل على الأرض، ففي آذار 2025 أُعلن عن اتفاق بين السلطة الانتقالية والإدارة الذاتية، لكنه احتاج لخطوات جديّة في التنفيذ احتاجت لتدخل جهات خارجية ضاغطة لم تكتمل تماماً حتى لحظة كتابة هذه الورقة ، ثم بدأت تتصاعد وتيرة الانتهاكات في الساحل ومناطق ريف حمص وحماة والتي نتج عنها مجازر بحق العلويين في آذار 2025 (وفق تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا الصادر في آب 2025)، ثم شهدت بلدات جرمانا وصحنايا في ريف دمشق تصاعدًا للعنف على أساس طائفي نتج عن تصاعد حاد في خطاب الكراهية، تلاه مجازر بحق الدروز في محافظة السويداء في منتصف شهر تموز 2025 (وفق تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسوريا الصادر في آذار 2026).

شكّلت أحداث العنف هذه مؤشراً بالغ الخطورة على هشاشة المرحلة الانتقالية، وعلى الحاجة الملحة إلى دولة قانون ومؤسسات، وإلى منظومة فعّالة للمساءلة والعدالة وحماية الحقوق والحريات لجميع السوريين والسوريات، وضمان المشاركة السياسية المتكافئة، وتأسيس شرعية ديمقراطية تقوم على إرادة السوريين جميعًا بوصفهم مصدر الشرعية والسيادة، لا على محاولات إنتاج شرعية سياسية قائمة على الأمر الواقع أو على ادعاء تمثيل أكثرية اجتماعية بوصفها مصدرًا وحيدًا للشرعية.

كما وكشفت هذه المرحلة عن أزمات حقيقية تبدأ من غياب التمثيل السياسي والتوافق الوطني الواسع، وهشاشة مؤسسات الدولة، والنزوع نحو المركزية الشديدة من قبل السلطة الانتقالية، وغياب الرؤية والسياسات الوطنية الواضحة لمعالجة الأزمات، وتصاعد خطاب الكراهية، والانقسام المجتمعي، والانتهاكات الأمنية، وتعثّر مسار العدالة الانتقالية نتيجة غياب خطّة وطنية واضحة وعدم الاستفادة من الخبرات الحقوقية والقانونية.
انطلاقًا من هذا الواقع، يتموضع التحالف السوري الديمقراطي كفاعل سياسي ديمقراطي يعمل للدفاع عن الانتقال السياسي، وحماية المجال العام السوري، ومنع إعادة إنتاج الاستبداد بأشكال جديدة، سواء عبر العسكرة، أو احتكار القرار، أو التوظيف السياسي للدين، أو تقويض الحريات والعمل السياسي السلمي.

ويرى التحالف السوري الديمقراطي أن الشرعية في الدولة الديمقراطية الحديثة لا تُبنى عبر "الغلبة" أو السيطرة أو التعيين أو التفاهمات الخارجية، بل عبر الإرادة الشعبية الحرة، والتمثيل السياسي الحقيقي، والمؤسسات المنتخبة، والدستور الذي يصوغه السوريون والسوريات ضمن عملية ديمقراطية تشاركية، تضمن الحقوق والحريات والتعددية وتداول السلطة.

ويستند التحالف في رؤيته إلى روح القرار الدولي 2254 والقرار 2799، بوصفهما مرجعيتين للحلّ السياسي ولتصورات المرحلة الانتقالية، ويرى التحالف أن التطورات التي أعقبت الثامن من كانون أول/ ديسمبر 2024 أفرزت مساراً انتقالياً مختلفاً، تَشَكّلَ إلى حد كبير بفعل التحولات الميدانية والأمر الواقع، وهو ما يطرح تحدّيًا جدياً في مواءمة الإجراءات المتخذة مع المبادئ الأساسية للقرار، ولا سيما فيما يتعلق بشمولية العملية السياسية، والمشاركة الواسعة، والعدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي، خاصة مؤسستي الجيش والأمن الداخلي(الشرطة)، بما يضمن بناء دولة قائمة على سيادة القانون وتحظى بثقة جميع السوريات والسوريين.

ويرى التحالف أنّ نجاح الانتقال السياسي يتطلب إعادة الاعتبار للعمل السياسي المنظم وضمان الحريات والمشاركة في صناعة القرار، كما يرى أنّ حماية سوريا من عودة الاستبداد أو النزاع تستلزم ترسيخ ضمانات دستورية وقانونية وبناء حياة سياسية تقوم على مبادئ العدالة والمساءلة واحترام التعددية.

أولًا: تعريف التحالف وطبيعته

التحالف السوري الديمقراطي هو إطار وطني ديمقراطي مستقل في قراره السياسي، وغير تابع لأي سلطة أو جهة خارجية، يعمل في المجال العام السوري من أجل التأثير في القرار السياسي، والمناصرة، والدفاع عن مبادئ الدولة الديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الانتقالية، والحكم الرشيد.

ويعمل التحالف كمساحة جامعة للقوى والشخصيات المؤمنة بالحل السياسي الديمقراطي، وببناء دولة سورية حديثة.
ولا يُعرّف التحالف نفسه كحزب سياسي في المرحلة الحالية، بل كإطار سياسي–مدني يعمل على التأثير في المجال العام وصناعة السياسات العامة وبناء التوافقات الوطنية، مع احتفاظ مكوناته باستقلاليتها التنظيمية والسياسية، بما يتيح توحيد الجهود حول المشروع الديمقراطي دون المساس بخصوصية كل مكون.

ثانيًا: الرؤية

نسعى إلى قيام سوريا ديمقراطية، لا مركزية، موحّدة، تتبنى فصل الدين عن مؤسسات الدولة، وتقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والتعددية، والإدارة الرشيدة، وتضمن مشاركة جميع السوريين والسوريات في الحياة السياسية والعامة دون إقصاء أو تمييز، بما يمنع إعادة إنتاج الاستبداد بأي شكل من الأشكال.

ثالثًا: الرسالة

العمل على تعزيز الفعل السياسي الديمقراطي السوري، والدفاع عن مبادئ الدولة الحديثة، والمساهمة في بناء خطاب وطني عقلاني ومسؤول، عبر التأثير السياسي، والمناصرة، وبناء الشراكات، وإنتاج الرؤى والسياسات العامة.

رابعًا: التموضع السياسي للتحالف في المرحلة الانتقالية

يتموضع التحالف السوري الديمقراطي كقوة سياسية ديمقراطية معارضة، تتبنى مشروعًا وطنيًا ديمقراطيًا، وتعمل بالوسائل السلمية للدفاع عن الانتقال الديمقراطي، وبناء دولة المواطنة والقانون والمؤسسات، وتعزيز الحياة السياسية التعددية وصون الحريات العامة.

وينطلق التحالف من قناعة بوجود فجوة متزايدة بين متطلبات الانتقال نحو دولة ديمقراطية حديثة قائمة على التعددية السياسية والحريات العامة وسيادة القانون، وبين العديد من الممارسات والسياسات التي برزت خلال المرحلة الراهنة، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود قوى سياسية ديمقراطية تدافع عن المجال العام وعن أسس الدولة الحديثة.
ويستند التحالف في مواقفه إلى مبادئه السياسية وإلى مصلحة السوريين والسوريات، بحيث يدعم السياسات والخطوات التي تعزز بناء المؤسسات والحريات والتعددية والمشاركة السياسية، ويعارض الممارسات التي تؤدي إلى احتكار القرار، أو تقويض الحقوق والحريات، أو تضييق المجال السياسي، أو تكريس شرعية الأمر الواقع على حساب المسار الديمقراطي.

وانطلاقًا من هذا التموضع، يعمل التحالف السوري الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية وفق ما يلي:

- ينطلق التحالف من موقعه كقوة معارضة ديمقراطية في تقييم أداء السلطة القائمة، ويرى أن ممارساتها حتى الآن أظهرت انحرافًا عن متطلبات المرحلة الانتقالية وأهدافها الديمقراطية. ومع ذلك، فإن معارضة التحالف تقوم على تقييم السياسات والقرارات وفق المصلحة الوطنية، فيدعم أي خطوة تخدم العدالة والانتقال الديمقراطي، ويعارض كل ما يكرس الاستبداد أو يقوض الحريات أو يعوق بناء الدولة الديمقراطية.
- يستند التحالف في وضع هذه الأولويات إلى مبادئه التي قام عليها والى مقاربة سياسية واقعية وغير شعبوية تأخذ بعين الاعتبار التحديات الخطيرة التي تهدد السلم الأهلي وبناء المشروع الديمقراطي الذي لا يمكن دونه القول بأن الشعب السوري انتصر على الاستبداد ونجح في تحقيق أهداف ثورته التي دفع فيها الغالي والنفيس.

لذلك فإن المبادئ التالية هي التي تحكم مواقفنا في المرحلة الانتقالية:

- دعم حوار وطني شامل، يضم مختلف القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، بما يضمن أوسع مشاركة وطنية ممكنة، ويؤسس لتوافق وطني حقيقي بعيدًا عن الإقصاء أو الاحتكار.
- دعم مسار العدالة الانتقالية باعتباره ركيزة أساسية لبناء السلم الأهلي، وكشف الحقيقة، وإنصاف الضحايا، ومنع تكرار الانتهاكات، وإصلاح المؤسسات، وتخليد الذكرى لإعادة بناء السردية الوطنية السورية على أسس عادلة وغير منحازة ولا تمييزية.
- الدفاع عن استقلال القرار الوطني السوري، ورفض أي وصاية أو تبعية أو تدخل خارجي ينتقص من سيادة الدولة وإرادة السوريين.
- تعزيز اللامركزية والإدارة المحلية الرشيدة، بما يوسع المشاركة في صنع القرار، ويحقق العدالة في توزيع الموارد، ويعزز وحدة الدولة.
- دعم بناء مؤسسات دولة ديمقراطية حديثة، تقوم على سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والمساءلة، والرقابة الديمقراطية.
- الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسوريين والسوريات، والعمل من أجل سياسات تنموية عادلة تحد من التهميش والفقر وعدم المساواة.
- تعزيز السلم الأهلي، ومواجهة خطاب الكراهية والتحريض، وترسيخ ثقافة الحوار والاعتراف بالتنوع بوصفها أساسًا للاستقرار الوطني.
- حماية المسار الديمقراطي، ومنع إعادة إنتاج الاستبداد بأي صورة كانت، والدفاع عن التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية.
- تعزيز المشاركة السياسية، وصون الحريات العامة والفردية والسياسية، وتوسيع المجال العام بما يضمن مشاركة جميع السوريين والسوريات في الحياة العامة.

- بناء جيش وطني مهني، غير مسيّس وغير مؤدلج، يعكس تنوع المجتمع السوري، وتقتصر عقيدته على حماية الوطن والدستور وسيادة الدولة، وإنهاء الحالة الفصائلية وحصر السلاح بيد الدولة.
- دعم عملية إعادة إعمار عادلة وشاملة، تعطي الأولوية للفئات والمناطق الأكثر تضررًا، وتسهم في تحقيق العدالة التنموية وتقليص الفوارق بين المناطق السورية.
- الدفاع عن حقوق النساء وحرياتهن، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، ودعم حقوق الفئات المهمشة وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

خامساً: المبادئ الأساسية لموقف التحالف من العملية الانتقالية

يستند موقف التحالف السوري الديمقراطي من المرحلة الانتقالية إلى المبادئ التالية، التي تشكل ركائز أساسية لضمان الانتقال الديمقراطي، ومنع إعادة إنتاج الاستبداد، وبناء دولة ديمقراطية حديثة تقوم على المواطنة وسيادة القانون:

1- الوقوفِ في وجه جميع محاولات التأسيس لاستبداد جديد مهما اختلف شكله وطبيعته، وذلك من خلال مراقبة أداء السلطة الانتقالية وعدم تجاوز تفويضها الزمني أو الانحراف عن الدور الانتقالي المحدد لها.
2- تفكيك مركزية القرار وعدم القبول بالارتجالية في القرارات والسياسات والتمسك بمبدأ التشاركية واحترام التعددية والتنوع.
3- استمدادِ الشرعية من الداخل ورفض تهميش أي فئة او مجموعة، والتأكيد على أن الشرعية لا تُكتسب من التوافقات الخارجية، بل تنبثق من إرادة الشعب الحرة، ومن خلال العمل الجدي على إجراءات بناء الثقة بين الحكومة وكافة فئات المجتمع السوري.
4- رفضِ أي تهاون في إرساء العدالة الانتقالية، والتأكيد على كشف الحقيقة، والاعتراف بجميع الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي وقعت بعد سقوط النظام السابق، ومحاسبة المسؤولين عنها، بما يضمن عدم الإفلات من العقاب.
5- رفضِ احتكار القرار السياسي وعسكرة الفضاء العام وذلك من خلال منع أي فصيل أو أي سلطةِ أمرٍ واقع من الاستئثار بالمشهد، والدفاع عن مدنية الدولة والفضاء السياسي، والدفاع عن حق القوى السياسية والمدنية في العمل بحرية واستقلال.
6- التصدي الفعلي لخطاب الكراهية والتحريض الطائفي أو القومي أو الديني أو السياسي، وعدم الاكتفاء بالإدانة اللفظية، بل المطالبة بإجراءات قانونية ومؤسساتية تضمن محاسبة المحرضين وحماية السلم الأهلي.
7- تحييدِ الدين عن التوظيف السياسي، وضمان عدم استغلال المشاعر الدينية لتحقيق مكاسب سياسية أو سلطوية ضيقة.
8- صونِ الحريات العامة والفردية وتكريس المواطنة، وحماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، وتعزيز المشاركة السياسية المتساوية والكاملة للنساء، وضمان حقوقهن، وحرياتهن.
9- الدفاعِ عن مبدأ العدالة الاجتماعية في السياسات الاقتصادية والوقوف في وجه إعادة تدوير الفساد والمحسوبيات، ورفض السياسات الاقتصادية التي تعمّق الفقر والتهميش للطبقات الفقيرة والمناطق المهمشة.

سادساً: أهداف التحالف خلال المرحلة الانتقالية

- يعمل التحالف على حماية الفضاء السياسي والفضاء العام والذي يؤسس بدوره لحياة سياسية تعددية حقيقية تمنع أي تفرد، كما تمنع وصول أي قوى غير شرعية للسلطة مع انتهاء المرحلة الانتقالية.
- يعمل التحالف من أجل إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية، يضمن حرية تأسيس الأحزاب، والتنافس الديمقراطي النزيه والشفاف، وتكافؤ الفرص بينها، واستقلالها عن أجهزة الدولة، وشفافية تمويلها.

- يعمل التحالف من أجل ضمان وصون حرية التنظيم والعمل السياسي والاحتجاج والتظاهر السلميين كحق يكفله القانون دون قيود أو ملاحقات أمنية بسبب الآراء أو النشاط السياسي.
- يعمل التحالف على نشر ثقافة احترام التنوع والتعددية ومبادئ الديمقراطية والمواطنة ومبادئ حقوق المرأة وحقوق الإنسان، بما يسهم في بناء مجتمع قائم على المشاركة والاحترام المتبادل.

سابعاً: الملفات ذات الأولوية في المرحلة الانتقالية وموقف التحالف منها

- **ملف العدالة الانتقالية:**

يرى التحالف السوري الديمقراطي أنه لا يمكن للمرحلة الانتقالية أن تفضي إلى سلم أهلي مستدام دون حل جذري وشامل لهذا الملف، يبدأ بضمان استقلالية هيئة العدالة الانتقالية التي شكلتها السلطة وحمايتها من أي استقطاب سياسي أو تقاطع مصالح، والاستفادة مما انتجته المعارضة والمجتمع المدني السوري خلال 14 عاماً، ونرى أن التعامل بجديّة مع هذا الملف يعتبر صمام أمان للسلم الأهلي خاصة مع تصاعد خطاب الكراهية والدعوات للانتقام أو لتحقق العدالة على أيدي الضحايا أنفسهم عند انعدام الثقة بالعدالة من خلال القضاء، خاصة مع تصاعد خطاب الكراهية والتحريض وتلكؤ السلطة الانتقالية وتأخرها في تقديم المضي في هذا المسار بالكشف عن الحقيقة، ومحاسبة من تلوثت أيديهم بالدماء من كافة الجهات، على أساس أن العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة لجميع الضحايا والانتهاكات، وألا تُمارس بصورة انتقائية أو انتقامية، وتعويض الضحايا، والكشف عن مصير المغيبين بوصفه حقًا إنسانيًا لذويهم، ودون ذلك ستبقى الجراح مفتوحة في صدر أي مشروع لبناء الدولة والسلم الأهلي.

- **ملف إعادة الاعمار:**

يتبنى التحالف مبدأ إعادة الاعمار التحويليّة والتي من شأنها ليس فقط إعادة إعمار البني التحتية والمناطق المهدمة، بل إعادة بناء الانسان وضمان مستقبله وكرامته الإنسانية وضمان حقوقه، من خلال إعادة بناء مؤسسات التعليم والنظام الصحي والفضاء الثقافي وإعادة بناء مؤسسات الدولة، خاصة مؤسستي الجيش والشرطة وذلك على أساس المواطنة المتساوية واحترام حقوق الانسان، وكذلك وضع مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة الأكثر تضررًا من النزاع في أولويات الخطط الاقتصادية، كاللاجئين والنازحين وسكان المخيمات، وخلق فرص عمل للفئة الشابة للحفاظ على الثروة البشرية وتوقف نزيفها من خلال الهجرة القسرية.

- **ملف السلم الأهلي:**

يرى التحالف السوري الديمقراطي أن السلم الأهلي هو عملية بناء مستمرة تبدأ بإجراءات بناء الثقة بين المجتمعات المتنوعة فيما بينها (طوائف وأديان وقوميات وكذلك بين مجتمعات المدن والأرياف والمناطق السورية)، وكذلك بين هذه المجتمعات وبين الدولة. وهو يتطلب بناء علاقات إيجابية بين الجماعات المختلفة، ومعالجة أسباب النزاع والتمييز والإقصاء التي قد تؤدي إلى العنف أو إلى تجدد النزاع. ويري التحالف السوري الديمقراطي أنّ السلم الأهلي لا يعني أننا أصبحنا متفقين على كل شيء، بل يعني أننا أصبحنا قادرين على إدارة اختلافاتنا وتنوعنا دون مواجهات عنفيه، وأن هذه العملية تبدأ بوقف الانتهاكات والتصدي بجديّة لخطاب الكراهية والتحريض والاعتراف بالجرائم والمجازر التي حصلت بعد 8 ديسمبر ومحاسبة المجرمين أياً كانت مواقعهم. ويرى التحالف أنّ انعدام الأمان الذي يستعيد الخوف سيشكل عقبة كبيرة أمام السلم الأهلي، وأنّ بناء الدول يتم بالعمل على إزالة الخوف.

- **ملف اللامركزية:** يرى التحالف السوري الديمقراطي أن اللامركزية في السياق السوري ما بعد مرحلة الاستبداد الأسدي لا ترتبط فقط بتوزيع الصلاحيات بين المركز والمحليات من أجل تخفيف الأعباء البيروقراطية وتوزيع الخدمات، بل يرتبط فعلياً بالانفصال نهائياً عن مسيرة النظام البائد التي اتسمت بالمركزية الشديدة، وأنها ضمان لعدم عودة الاستبداد من خلال ضمان مشاركة الهوامش بالحوكمة وصنع القرار ووضع خطط التنمية لمناطقهم. فاللامركزية اليوم ترتبط بالعدالة وبتوزيع الموارد وإدارة التنوع المجتمعي، وإعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها وبذلك

فهي ليست فقط أداة حوكمة، بل تعتبر جزءًا من الحل للتحديات التي تواجه البلاد ووحدة أراضيها ومستقبل العيش المشترك بين المجتمعات السورية المتنوعة.

- **ملف بناء الحياة السياسية**

يرى التحالف السوري الديمقراطي أنّ نجاح المرحلة الانتقالية يرتبط بإدارة مسؤولة للسلطة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإرساء حياة سياسية ديمقراطية تضمن المشاركة والتعددية والتداول السلمي للسلطة.
ومن هذا المنطلق، يدعو التحالف إلى إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية، يكفل حرية تأسيس الأحزاب، والتنافس الديمقراطي النزيه، وتكافؤ الفرص بينها، واستقلالها عن أجهزة الدولة، وشفافية تمويلها، بما يتيح نشوء حياة سياسية حقيقية تعبر عن مختلف الاتجاهات الوطنية.
كما يؤكد التحالف على ضرورة ضمان حرية التنظيم والعمل السياسي، وحرية الرأي والتعبير، وحق الاحتجاج والتظاهر السلمي، وحماية الفضاء العام من أي تضييق أو ملاحقة، باعتبارها حقوقًا أساسية لا غنى عنها في أي نظام ديمقراطي.
ويرى التحالف أن إعادة بناء الحياة السياسية تتطلب كذلك استقلال القضاء، وضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتحييد مؤسسات الدولة عن التنافس الحزبي، بما يضمن انتقالًا ديمقراطيًا حقيقيًا، ويمنع إعادة إنتاج الاستبداد أو احتكار السلطة.

- **ملف العدالة الاقتصادية والخدمات العامة**

يرى التحالف السوري الديمقراطي أنّ نجاح المرحلة الانتقالية يقاس بمدى انعكاسها على حياة السوريين، من خلال الإصلاح السياسي، وتأمين الخدمات الأساسية، وتعزيز العدالة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.
ويؤكد التحالف أن الفقر، والبطالة، وتدهور الخدمات، واتساع الفجوة بين المناطق، تمثل تحديات وطنية لا تقل خطورة عن التحديات السياسية، وأن معالجتها تتطلب سياسات اقتصادية عادلة، وإدارة شفافة للموارد العامة، وتوجيه أولويات الإنفاق نحو التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية.
كما يدعو التحالف إلى إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة، وحماية ذوي الدخل المحدود، وخلق فرص عمل، وتحقيق تنمية متوازنة بين المحافظات، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويعيد الثقة بين المواطن والدولة.

ثامناً: مجالات العمل الرئيسية في المرحلة الانتقالية

1. المناصرة السياسية

- الدفاع عن المبادئ الديمقراطية،
- التأثير في النقاشات والسياسات العامة، وصناعة القرار.
- تقديم مواقف سياسية واضحة ومسؤولة تجاه القضايا الوطنية.

2. إنتاج السياسات والرؤى

- تطوير رؤى واقعية للمرحلة الانتقالية وما بعدها،
- إعداد أوراق سياسات ودراسات استراتيجية بشكل دوري،
- المساهمة في النقاشات الدستورية والسياسية والمجتمعية،
- تقديم بدائل واقعية وسياسات عامة تستجيب للتحديات الوطنية.

3. دعم المجال المدني والسياسي

- دعم المبادرات الديمقراطية،
- تعزيز الثقافة السياسية التشاركية،
- دعم نشوء حياة سياسية تعددية وحيوية،
- بناء مساحات للحوار الوطني الديمقراطي.

4. بناء الشراكات والتحالفات

- تطوير شراكات وطنية ودولية،
- التنسيق مع الفاعلين المدنيين والسياسيين،
- دعم المبادرات المشتركة ذات المصلحة الوطنية.

5. العمل مع الداخل والشتات

- تعزيز الربط بين السوريين في الداخل والخارج،
- بناء شبكات وطنية لنقل الخبرات وتعزيز العمل المشترك،
- الاستفادة من الخبرات والكفاءات السورية في مختلف المجالات،
- دعم المشاركة السياسية للسوريين والسوريات في الداخل وفي الشتات.

6. اشراك النساء والشباب

- تطوير برامج تدريب وتمكين سياسي،
- دعم المشاركة السياسية للنساء والشباب،
- تعزيز الوصول إلى مواقع صنع القرار بشكل عادل،
- الاستثمار في الكفاءات الشابة وإعداد قيادات سياسية جديدة.

7-التواصل المجتمعي

- مكافحة خطاب الكراهية والتحريض،
- تعزيز ثقافة المواطنة والتعددية والديمقراطية،
- إطلاق حوارات مجتمعية حول القضايا الوطنية الكبرى،
- دعم المبادرات التي تعزز الثقة بين مكونات المجتمع السوري.

خاتمة

تمثل هذه الوثيقة الإطار السياسي والاستراتيجي العام الذي يحدد هوية التحالف السوري الديمقراطي، وتموضعه السياسي، ومبادئه الحاكمة، وأولويات عمله خلال المرحلة الانتقالية.
وتبقى هذه الرؤية وثيقة مرجعية قابلة للمراجعة والتطوير بصورة دورية، استجابةً للتحولات السياسية والوطنية، وبما ينسجم مع مبادئ التحالف وأهدافه الاستراتيجية.
ويؤكد التحالف السوري الديمقراطي التزامه بالعمل، مع جميع القوى الوطنية الديمقراطية، من أجل بناء دولة سورية ديمقراطية حديثة، تقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والتعددية السياسية، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، بما يضمن مستقبلاً يليق بجميع السوريين والسوريات.

التحالف السوري الديمقراطي